



سياسة

تعزيز نظم وطنية سليمة ومستديمة بشأن الدم

مقدمة

تشكل سلامة الدم الدعامة الأساسية لسلامة نظم نقل الدم والنظم الصحية. والناس في كل البلدان لديهم الحق في توقع أن ما يجري تزويدهم به من دم ومشتقاته يتم جمعه وإنتاجه وتوفيره بطريقة آمنة ومستديمة، تدعم مجتمعاتهم المحلية ونظمهم الصحية.

ويقر الاتحاد الدولي بأن "الأمن الصحي مطلب أساسي ولا غنى عنه للتنمية العالمية والوطنية وتنمية الفرد"¹، وهو يدعم أيضاً النهوض بالأمن الصحي العالمي من خلال مؤازرة التبرع بالدم طوعاً دون مقابل، والمناصرة كذلك من أجل توفير الدم ومشتقاته على نحو مأمون².

وبينما تقر منظمة الصحة العالمية بأن ضمان الإمداد المأمون والكافي من الدم يقع ضمن مسؤولية الحكومات³، فإن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كثير من البلدان، كجهات مساعدة لحكوماتها، تلعب دوراً هاماً في تعزيز سلامة واستدامة برامج الدم. وتتراوح أنشطة الجمعية الوطنية ما بين توفير خدمات الدم الوطنية واستقطاب المتبرعين بالدم طوعاً بانتظام، وتعزيز التبرع بالدم، والمناصرة من أجل التبرع بالدم طوعاً دون مقابل، على سبيل المثال، بالمشاركة السنوية في اليوم العالمي للمتبرعين بالدم.

نطاق السياسة

تحدد هذه السياسة دور الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الأعضاء في النهوض بالأمن الصحي من خلال نظم سليمة ومستديمة بشأن الدم.

أهمية خدمات الدم

تلعب جودة واستدامة خدمات الدم دوراً حاسماً في صحة أي مجتمع، أما من حيث التأهب للكوارث، فإن جودة خدمات الدم تعتبر أمراً بالغ الأهمية. ففي حين قد تشكل إتاحة الدم مصدر قلق كبير في حالة وقوع كارثة ما، إلا أن سلامته هي أيضاً دائماً وأبداً من الشواغل بالغة الأهمية في أي حالة من حالات الطوارئ/ مواجهة الكوارث. فالدم يستخدم لأغراض عديدة فيما يتعلق بإنقاذ الحياة، بما في ذلك مساعدة المرضى أثناء الخضوع لعمليات جراحية، وعلاج الأمراض بما في ذلك فقر الدم (الأنيميا) والملاريا، ورعاية المرضى أثناء تناول جرعات العلاج الكيميائي، ومساندة النساء اللاتي يواجهن صعوبات خلال عملية الوضع (نزيف بعد الوضع) ودعم المرضى أثناء تناول العلاج المضاد للفيروسات الارتجاعية. وعدم إتاحة الدم السليم قد تؤدي إلى عواقب صحية خطيرة، مثل الوفاة نتيجة النزيف أو الإصابات بالعدوى التي تهدد الحياة مثل الإيدز وفيروسه، والالتهاب الكبدي الوبائي، باء' و'جيم'، والزهري وغير

¹ سياسة الصحة التي اعتمدها الهيئة العامة للصليب الأحمر والهلال الأحمر في دورتها الخامسة عشرة المنعقدة في سبيل، تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

² الاستراتيجية حتى عام 2020، الصفحة رقم 15، الاتحاد الدولي

³ سلامة الدم، قائمة مرجعية من أجل البرامج الوطنية للدم، منظمة الصحة العالمية، 2002

ذلك من الأمراض المعدية الأخرى. ويجب توفر خطط تأهب لتوفير استجابة سريعة في حالات الطوارئ ومن أجل إعادة بناء خدمات نقل الدم بعد الكوارث.

وتساهم إتاحة الدم السليم بصورة مباشرة في ثلاثة من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية:

4- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛

5- تحسين صحة الأمهات؛

6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛

ومن المسلم به أن الإمدادات الكافية المأمونة من الدم ومشتقاته على أساس التبرع بالدم طوعاً دون مقابل، وتأمين تلك الإمدادات، تعد غايات وطنية هامة من أجل منع حدوث نقص في إمدادات الدم، ولتلبية الاحتياجات إلى نقل الدم بالنسبة للناس المرضى⁴.

كما أن التبرع بالدم طوعاً ودون مقابل هو عنصر حاسم في ضمان سلامة واستدامة إمدادات دم، بما يلبي احتياجات جميع المتلقين لها. وهو أمر منصوص عليه كمبدأ أساسي من مبادئ خدمات الدم عندما دعا القرار الصادر عن جمعية الصحة العالمية في عام 1975 الدول الأعضاء إلى "تعزيز تطوير خدمات الدم الوطنية على أساس التبرع بالدم طوعاً دون مقابل"⁵.

ويجب أن يحظى المرضى بالمساواة في فرص الوصول إلى نقل آمن للدم على أساس حاجتهم الطبية العلاجية، ويجب اعتبار أن سلامة المتبرع والمريض أمر ذو أهمية قصوى. فالاتحاد الدولي وجمعياته الوطنية الأعضاء يسعون إلى تعزيز المساواة وتوفير فرص الحصول والجودة والسلامة فيما يتعلق بالدم ومشتقاته من أجل توطيد ثقة المواطنين في أمن وسلامة نظمهم الخاصة بالدم.

ومع الإقرار واسع النطاق بفوائد نقل الدم، فهناك أيضاً بعض المخاطر الكامنة في عملية نقله، تشمل التعرض غير المقصود للإصابة بالعدوى التي تنتقل عبر عمليات نقل الدم، مثل فيروس الإيدز. ولضمان سلامة إمدادات الدم، يتحتم على خدمات الدم ضمان إعمال الإجراءات المناسبة بشأن فحص المتبرعين وإدارة الجودة، وأن تظل يقظة حيال ما قد يظهر من تهديدات جديدة لإمدادات الدم.

خصائص برامج الصليب الأحمر والهلال الأحمر الفعالة بشأن الدم

في حين أن حكومة البلد هي المسؤولة عن ضمان وجود إمدادات كافية ومأمونة بالدم، فهناك كثير من الجمعيات الوطنية التي تلعب دوراً هاماً في دعم حكومتها من أجل تحقيق هذا الهدف. ومن الممكن للجمعيات الوطنية المشاركة في الأنشطة المتصلة بالدم على ثلاثة مستويات، كما يلي:

ألف: خدمات الدم الكاملة (الجمع والفحص والتجهيز والتوزيع)

باء: استقطاب المتبرعين بالدم بانتظام إلى خدمات الدم

جيم: التشجيع والمناصرة من أجل التبرع بالدم

وتنعكس هذه المستويات في الشكل المبين أدناه.

الشكل رقم 1: دور الصليب الأحمر و الهلال الأحمر في أنشطة الدم

⁴ قرار جمعية الصحة العالمية رقم 12/63

⁵ قرار جمعية الصحة العالمية رقم 72/28. وقد أكدت الجمعية مجدداً على هذا المبدأ عام 2005 (قرار جمعية الصحة العالمية رقم 13/58)، وفي عام 2010 (قرار جمعية الصحة العالمية رقم 72/28)



ويتميز كل مستوى من مستويات مشاركة الجمعية الوطنية في خدمات الدم بمتطلبات مختلفة بشأن القدرات وإدارة المخاطر. ففي حين يتطلب المستوى "ألف" معظم الموارد، وينطوي على أعلى مستويات المخاطر، فإن الجمعية الوطنية التي لديها خدمات دم فعالة يمكن أن تسهم بشكل كبير في صحة ورفاه المجتمع المحلي الذي تخدمه. وعموماً، فمن الممكن لكل الجمعيات الوطنية المساهمة في تطوير نظام سليم ومستديم بشأن الدم، وذلك من خلال المناصرة والتعزيز بشأن التبرع بالدم طوعاً دون مقابل.

ومن أجل الحصول على وصف كامل لخصائص كل مستوى، يرجى الرجوع إلى دليل الدم الصادر عن الفريق الاستشاري العالمي المعني بدعم أجهزة الحكم وإدارة المخاطر فيما يتعلق بخدمات الدم لدى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر "تطوير برامج دم آمنة ومستديم". وفيما يلي أدناه موجز للخصائص الرئيسية للأداء الفعال بالنسبة للمستويين "ألف" و"باء" لبرامج الدم.

لكل من المستويين "ألف" و"باء":

- وجود أنظمة معمول بها لضمان حماية صحة ورفاه المتبرعين والمتلقين
- وجود سياسة دم وطنية معمول بها، تعكس توصيات منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك التبرع بالدم طوعاً دون مقابل، مع وجود إطار تشريعي يدعمها
- دمج برنامج الدم كجزء من السياسة والخطة الصحية الوطنية
- تخصيص الأدوار والمسؤوليات بين الحكومة وبرنامج الدم والجمعية الوطنية مما يعكس المسؤولية الشاملة للحكومة لضمان توفير إمدادات دم سليمة وملائمة فضلاً عن توثيقها رسمياً في اتفاق للخدمة
- وجود تمويل مستديم وطويل الأجل، يتيح لبرنامج الدم ما يلي:
 - تلبية الاحتياجات التشغيلية والتنظيمية فيما يتعلق بالمرافق واللوازم والمعدات والموظفين المدربين والمتطوعين؛
 - العمل بنظم مناسبة من أجل رعاية المتبرعين وإدارة المخاطر، الأمر الذي يؤدي إلى منتجات

دم آمنة وفعالة وعالية الجودة.

- تنسيق برنامج الدم على الصعيد الوطني لضمان توحيد المعايير، والكفاءة من حيث التكلفة
 - وجود معايير معمول لإختيار المتبرعين، من أجل تحديد المتبرعين منخفضي المخاطر، وإسداء المشورة في حالات التأجيل
 - وجود إطار لإدارة المخاطر معمول به، من أجل تحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وإدارتها
- على المستوى "ألف":

- تؤمن الجمعية الوطنية الحماية/التعويض الحكومي و/أو التغطية التأمينية من أجل أنشطة خدمات الدم لديها، بما في ذلك إسداء المشورة الطبية العلاجية.
 - ينبغي للجمعية الوطنية أن تؤمن إجراء عمليات حصر وتقييم خارجية منتظمة لضمان عمل خدمات الدم تحت لواء البرنامج الضروري لتأمين الجودة، والتزامها بإطار تنظيمي وطني، يركز على معايير دولية معترف بها.
 - تشترك خدمات الدم في ترتيبات تعاون وشراكات لضمان إمدادات دم مأمونة وكافية مع استخدام المنتج الملائم.
- على المستوى "باء":

- خدمات الدم التي تقوم الجمعية الوطنية باستقطاب المتطوعين إليها تعمل تحت برنامج لضمان الجودة، وتلتزم بإطار تنظيمي وطني، يركز على معايير دولية معترف بها.
 - العمل باتفاقات تحدد أدوار ومسؤوليات الجمعيات الوطنية وخدمات الدم تحديداً واضحاً
- ولذلك، فمن المهم أن تنظر الجمعيات الوطنية بعناية في مستوى نشاط الدم الأنسب لمشاركتها. ويمكن التخلص من العبء العالمي للمرض الناتج عن الدم غير المأمون، أو خفضه خفضاً كبيراً من خلال نهج متكامل لسلامة الدم، يتطلب ما يلي:

- إنشاء خدمات للدم يجري تنسيقها على الصعيد الوطني،
- صيغة رسمية بالتزام الحكومة ودعم منها،
- المساهمة، عندما يكون الأمر مناسباً، في وضع سياسة وخطط الجمعية الوطنية في مجال الدم،
- مناصرة التشريعات/اللوائح اللازمة لفائدة خدمات نقل الدم،
- إنشاء نظم جودة على مستوى القطر تشمل إرشادات وإجراءات تشغيل معيارية وسجلات دقيقة وعمليات رصد وتقييم متسقة مع سياسة الحكومة في مجال الدم،
- جمع الدم من خلال المتبرعين طوعاً ودون مقابل من الفئات السكانية منخفضة المخاطر،
- وضع نظام للدم يرصد ويفيد ويتعقب ويتحقق من الأحداث غير المواتية،
- تدريب الموظفين ومواصلة تنمية مهنيهم بالارتقاء بأحدث التكنولوجيات كشرط مسبق،

• ضمان وجود ممارسات معملية كافية وجيدة لدى فحص أي دم يتم التبرع به، بما في ذلك فرزهِ لتجنب الإصابة بالعدوى التي تنتقل عبر عمليات نقل الدم، وتحديد فصيلة الدم، وإجراء اختبار التوافق وإنتاج مكونات الدم وتخزينها ونقلها،

• والحد من عمليات نقل الدم غير الضرورية من خلال استخدام الدم استخداماً إكلينيكياً فعالاً

بيد أنه من الضروري للجمعية الوطنية النظر بعناية في جميع جوانب جودة البرنامج واستدامته، وإذا ما كانت تعتزم الالتزام بالاضطلاع بأنشطة على المستوى 'ألف'، فينبغي لها ما يلي:

1- أن تكون لديها ولاية واضحة من حكومتها من أجل القيام بذلك؛

2- أن تكون لديها القدرة على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، وتنفيذ التدابير المناسبة لسلامة الدم؛

3- أن تكون قادرة على إدارة أي التزامات قانونية، ربما من خلال النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى وجود كيان قانوني مستقل لفصل أصول الجمعية عن أنشطة الدم. فالاستقلالية في ظل وجود مدير ومجلس إدارة وميزانية بشكل منفصل، تؤدي أيضاً إلى تزايد ثقة و يقين الجمهور، وهي أمر بالغ الأهمية من أجل نجاح برنامج الدم الوطني.

إطار دعم برامج الصليب الأحمر و الهلال الأحمر بشأن الدم

إن الاتحاد الدولي ومنظمة الصحة العالمية ملتزمان معاً بتحقيق نسبة 100 في المائة من التبرع بالدم طوعاً، وذلك تمثيلاً مع مبادئنا الأساسية، ولدينا تاريخ طويل من التعاون في مجال سلامة الدم وإتاحته. وتكمن قوة الشراكة هذه في نهجها التفاعلي الذي يقوم على التآزر على المستويين الوطني والعالمي. ويتسم تعاوننا الاستراتيجي بثلاثة معالم رئيسية، يوفر كل منها إطاراً عالمياً للدعم:

(1) اختيار سلامة الدم لتكون موضوع يوم الصحة العالمي لمنظمة الصحة العالمية، في 7 نيسان / أبريل عام 2000، وذلك بدعم من الاتحاد الدولي

(2) تأسيس وإنشاء اليوم العالمي للمتبرعين بالدم عامي 2004 و 2005، وهو ما يجري الاحتفال به الآن يوم 14 حزيران / يونيو من كل عام، وذلك لرفع مستوى الوعي بأهمية التبرع بالدم، واعتزافاً بمساهمة المتبرعين بالدم طوعاً ودون مقابل في إنقاذ الحياة وتحسين الصحة.

(3) أطلقت منظمة الصحة العالمية/الاتحاد الدولي عامي 2009 و 2010 الإطار العالمي للعمل نحو 100 في المائة من التبرع بالدم طوعاً

ولقد جرى تصميم مجموعة الأدوات الرئيسية للاتحاد الدولي، بحيث تهدف إلى مساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال أفضل الممارسات، فيما يتعلق باستقطاب المتبرعين والمناصرة من أجل 100 في المائة من التبرع بالدم طوعاً دون مقابل، وهي مجموعة "إحداث تغيير... استقطاب متبرعين بالدم طوعاً دون مقابل". وهو دليل للاعتماد على الذات لتمكين الأفراد في الميدان من تحفيز واستقطاب المتبرعين بالدم طوعاً دون مقابل، واستبقائهم، وذلك من أجل التخلص تدريجياً من أي اعتماد على المتبرعين من العائلة أو المتبرعين البداء.

ولقد قامت الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي بإنشاء الفريق الاستشاري العالمي المعني بدعم أجهزة الحكم وإدارة المخاطر لمساعدة وإسداء المشورة العامة إلى الجمعيات الوطنية فيما يتعلق بقضايا أجهزة الحكم وإدارة المخاطر ذات الصلة بخدمات الدم، وأداته الرئيسية في العمل مع الجمعيات الوطنية هي التقييم الذاتي، وهو استبيان من أجل ما يلي:

• تمكين الجمعيات الوطنية من تحديد مجالات المشاكل المحتملة، حيث قد تتسبب أنشطة برنامجها للدم في تعرّضها للخطر،

• تقديم استراتيجيات لتحسين أجهزة الحكم وإدارة المخاطر.

وفي الوقت نفسه، كدعم متواصل للجمعيات الشقيقة، وبما يتفق وروح الاتحاد الدولي، فإن تشاطر أفضل الممارسات بين الجمعيات الوطنية أمر مرحب به من أجل الحفاظ على، والتوسع في، الميزة التنافسية التي يتمتع به الاتحاد الدولي وجمعياته الوطنية الأعضاء في هذا المجال المتخصص من مجالات الرعاية الصحية.

ومن الأمور المسلم بها والمفهومة بوضوح أن كل جمعية وطنية مسؤولة مسؤولية كاملة عن أنشطة الدم الخاصة بها. وأن الدعم المقدم سواءً من الاتحاد الدولي أو الفريق الاستشاري العالمي أو الجمعيات الوطنية المساعدة، لا يتعين أن يقلل من هذه المسؤولية، أو ينقلها.

مسؤوليات محددة – نابعة من هذه السياسة:

يسعى الاتحاد الدولي والفريق الاستشاري العالمي المعني بدعم أجهزة الحكم وإدارة المخاطر والجمعيات الوطنية إلى ما يلي:

- دعم ومناصرة مبدأ التبرع بالدم طوعاً دون مقابل
- مناصرة نهج متوازن لصنع القرار، إزاء سلامة الدم، يعالج كلاً من الاعتبارات التي تستند على أدلة، ومبدأ الحيطة
- تشجيع ودعم المعايير الأخلاقية الرفيعة، والنزاهة، والمساءلة، بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك بشأن التبرع بالدم ونقله الصادرة عن الجمعية الدولية لنقل الدم، وذلك على النحو الذي اعتمده المؤتمر الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، عام 1981، وبدعم من منظمة الصحة العالمية

تتحمل الجمعيات الوطنية مسؤولية ما يلي:

- العمل على ضمان أن تقبل الحكومات مسؤولياتها في تأمين إمدادات دم سليم وآمن وبكميات ملائمة ضمن ولاياتها،
- تحديد دورها في سياق الاستراتيجية العامة لتقديم خدمات الدم في بلدانها، وفقاً لقدراتها، ودرابقتها التقنية، ومواردها المتاحة، وأولوياتها المحلية فيما يتعلق بالاتصال مع الحكومة
- تعزيز ممارسات سليمة ومستديمة ومنصفة في مجال تطوير وإدارة برامج الدم
- تأمين أن لبرامجها في مجال الدم هيكل حكم ملائم مع نظام محدد جيداً لتفويض السلطة والمساءلة
- دعم التطلعات إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني، بما في ذلك ضمان توفير القدر الكافي من الدم ومشتقاته لتلبية الاحتياجات الصحية المحلية
- ممارسة الدبلوماسية الإنسانية، حسبما يقتضيه الأمر، لالتماس عمل الحكومة للتقليل من مخاطر خدمات الدم، والمساعدة على ضمان أن تنبه الحكومة الجمهور بأي عدم ملاءمة متوقعة في توفير خدمات الدم قد تعرضه لمخاطر،
- تنفيذ التقييم الذاتي الصادر عن الفريق الاستشاري العالمي المعني بدعم أجهزة الحكم وإدارة المخاطر، والالتزام بما ورد في دليل تطوير برامج دم وطنية سليمة ومستديمة، الأمر الذي قد يستوجب إجراء تحليل أكثر تفصيلاً، وتقييم وتطوير استراتيجية للخروج،

- احترام سرية وخصوصية كافة المعلومات المتعلقة بالمتبرعين بالدم والتبرع بالدم،
- إدارة أي برامج الدم امتثالاً لهذا الدور؛ وإخطار جميع المشاركين في برامج الدم من الموظفين والمتطوعين والشركاء من قطاع الدم بهذا الدور،
- القيام حيثما كان ذلك عملياً، بتقديم الدعم إلى الجمعيات الوطنية وخدمات الدم الأخرى، فيما يتعلق بتحقيق نظام سليم ومستديم بشأن الدم، وذلك بالسبل التي تمكن من التمكين الذاتي والاستدامة طويلة الأجل،
- اتخاذ الخطوات اللازمة بالتشاور مع الفريق الاستشاري العالمي المعني بدعم أجهزة الحكم وإدارة المخاطر والشركاء الآخرين، لضمان وضع تدابير ملائمة لإدارة المخاطر موضع التنفيذ، مما يشمل ضمان أن قيادات الإدارة العليا والحكم تعي وممتنبهة لأي مخاطر عملية وبأن الاجراء المناسب قد اتخذ تبعاً لذلك،
- ضمان امتثال جميع البرامج الدم لهذه السياسة

يتحمل الاتحاد الدولي مسؤولية ما يلي:

- التركيز على تعزيز استقطاب المتطوعين بالدم طوعاً، والاتصال والعمل بالتعاون الوثيق مع الفريق الاستشاري العالمي المعني بدعم أجهزة الحكم وإدارة المخاطر ومنظمة الصحة والشركاء الآخرين في تنفيذ الإطار العالمي للعمل نحو 100 في المائة من التبرع بالدم طوعاً ، الصادر عن منظمة الصحة العالمية/الاتحاد الدولي
 - مشاركة المعرفة وتبادل المعلومات مع الفريق الاستشاري العالمي على كل من المستوى الاستراتيجي والإقليمي والقطري،
 - ضمان القيام بإجراء استعراض لهذه السياسة بعد مرور خمس سنوات،
 - العمل مع أعضاء الفريق الاستشاري للمساعدة على ضمان توفر الموارد الضرورية للفريق،
 - إبقاء -عبر أمين عام الاتحاد الدولي- أجهزة حكم الاتحاد الدولي على علم بالمخاطر العملية الرئيسية كي يعي الاتحاد الدولي تلك المخاطر.
- يتحمل الفريق الاستشاري العالمي المعني بدعم أجهزة الحكم وإدارة المخاطر مسؤولية ما يلي:

- تشاطر المعرفة مع الجمعيات الوطنية، وإسداء المشورة إليها، بشأن أجهزة الحكم وإدارة المخاطر المرتبطة ببرامج الدم، حسبما توفره الموارد،
- ضمان دمج أي دروس مستفادة من تنفيذ دليل "تطوير برامج دم وطنية سليمة ومستدامة" الصادر عن الفريق الاستشاري العالمي المعني بدعم أجهزة الحكم وإدارة المخاطر، في تحديث يتم إجراؤه لهذا الدليل في نفس وقت إجراء الاستعراض للسياسة،
- إطلاع أمانة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية المعنية بالمخاطر العملية الرئيسية حتى يكتشف الاتحاد الدولي ما يقوم به البرنامج الذاتي للفريق الاستشاري العالمي بشأن توفير خدمات الدم وبأي عمل آخر يقوم به الفريق الاستشاري العالمي.

الاستعراض والمراجع:

لقد صيغت هذه السياسة عام 2010، وهي مصممة لكي تحل محل السياسة الموضوعة سابقاً بشأن توفير الجودة في خدمات الدم. وسيضمن الاتحاد الدولي القيام بإجراء استعراض لها بعد مرور خمس سنوات، على أن يجري تقديم أي تعديلات مقترحة إلى الاتحاد للموافقة عليها. ومن المقرر أن يبدأ الاستعراض في موعد لا يتجاوز 30 كانون الأول / ديسمبر 2014.

ومن المزمع تقديم هذه السياسة إلى مجلس الإدارة في كانون الأول / ديسمبر 2010، للموافقة عليها، وتقديمها إلى الهيئة العامة شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2011.

نصوص مرجعية أخرى:

القرار رقم 34 الصادر عن الدورة الثامنة للهيئة العامة المعقودة في بودابست في الفترة 25-28 تشرين الثاني/نوفمبر 1991. "المتبرع بالدم طوعاً ودون مقابل مادي هو الشخص الذي يتبرع بالدم أو بالبلازما أو بمكونات الدم الأخرى بمحض إرادته ودون تلقي أي أجر سواء كان مالياً أو متمثلاً في مزايا عينية يمكن اعتبارها بديلة للمال، مثل الإعفاء من العمل لمدة تزيد عما يتطلبه التبرع بالدم والانتقال. هذا ولا يتعارض التبرع بالدم طوعاً ودون مقابل مادي، مع تقديم المشروبات أو الهدايا البسيطة أو رد تكاليف الانتقال."

مدونة قواعد السلوك للتبرع بالدم ونقله: الجمعية الدولية لنقل الدم، الهيئة العامة، مونتريال، عام 1980، والمؤتمر الدولي الرابع والعشرون للصليب الأحمر، مانيتا، 1981.

مدونة قواعد السلوك للتبرع بالدم ونقله: الجمعية الدولية لنقل الدم، الهيئة العامة، 12 تموز/يوليو 2000، المعدلة بواسطة الهيئة العامة للجمعية الدولية لنقل الدم، 5 أيلول/سبتمبر 2006.

القرار رقم 36، برنامج جودة الدم؛ الدورة الحادية عشرة للهيئة العامة، إشبيلية، إسبانيا، تشرين الثاني/نوفمبر 1997.

إعلان ملبورن عام 2009، الصادر عن التشاور العالمي لمنظمة الصحة العالمية/الاتحاد الدولي بشأن 100 في المائة من التبرع بالدم طوعاً بدون مقابل، حيث اتفق المشاركون (أكثر من 65 من الخبراء الفنيين في طب نقل الدم، وصانعي السياسات، وممثلين عن حكومات، وممثلين غير حكوميين، أتوا من 38 بلداً من شتى مناطق منظمة الصحة العالمية / الاتحاد الدولي)، من بين جملة أمور، على العمل في تعاون مع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز برامج التبرع بالدم طوعاً دون مقابل على نحو آمن ومستديم، الأمر الذي يعزز من انخراط المجتمعات المحلية، ويعود بالنفع على المتلقين للدم ومشتقاته.

قرار جمعية الصحة العالمية، عام 2010، إتاحة وسلامة وجودة مشتقات الدم (12/63)